

استكتاب العدد الرابع من مجلة تكامل  
للدراسات والأبحاث متقاطعة المعارف

## محور العدد: فكرة الضريبة

---

آخر أجل لاستقبال الملخصات: 31 يوليو 2022  
آخر أجل لاستقبال الأوراق النهائية: 30 أكتوبر 2022



## الورقة الخلفية:

سواء قارننا "الضريبة" باعتبارها اقتطاعا إجباريا يدفع بصورة نهائية وبدون مقابل، ويروم تحقيق منفعة عامة، أو باعتبارها اقتطاعا ماليا، في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد للمشاركة في تحمل أعباء الخدمات العامة، فإن الضريبة شكلت، وإلى اليوم، المورد الأهم والأساسي للتمويل العمومي سواء بالمغرب أو في التجارب المقارنة. كما أنها شكلت، إلى جانب دورها المرجعي التمويلي، حدثا مفصليا في التاريخ الإنساني، وكانت عاملا محوريا في بناء الأنظمة الديمقراطية الحديثة، بل إنها ارتبطت في البدء بالمبدأ الديمقراطي وبحقوق المواطنة. فضلا على اعتبار الضريبة، وعلى الرغم مما أثارته من إشكالات على المستويات السياسية والاجتماعية في الأنظمة الديمقراطية نفسها، الأداة الفضلى للشروط المتطلبة لتحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ذات السياق، عرفت الضريبة تطورا كبيرا سواء بالنسبة لأهدافها وغاياتها، أو بالنسبة للأسس التي تستند إليها، أو بالنسبة لطبيعتها؛ إذ اقترنت الضريبة بالسلطة السيادية للدولة منذ أقدم العصور، بل الأكثر من ذلك هناك من يرى بأن الضريبة ساهمت في خلق الدولة نفسها كمؤسسة، وأعطتها شكلا ومضمونا، بما أن الدول تتأسس على عنصر أساسي ألا وهو الحرب، والأخيرة تحتاج إلى موارد مالية لا يمكن أن تغطيها إلا إيرادات الضرائب.

على هذا الأساس، تطور مفهوم الضريبة بتطور مفهوم الدولة، من الدولة الحارسة إلى الدولة التعاقدية، تم الدولة التضامنية، والتي يؤدي فيها المواطن الضريبة باعتباره متضامنا مع الدولة، حيث يقع على عاتق هذه الأخيرة تقديم الخدمات والمرافق اللازمة لضمان العيش الكريم، واستمرارية رفاهة كل فرد يعيش في رعايتها.

ومن ثم، تطور مفهوم الضريبة نتيجة تطور مهام الدولة وازدياد أعبائها، إذ لم تعد فقط إسهاما من قبل عامة الشعب، دون الفئات الأخرى، بل أخذت طابعا إجباريا تستحصلها الدولة من الأفراد من أجل تغطية النفقات العمومية. بالموازاة مع ذلك، ويتطور مفهوم الدولة، أصبحت العدالة الضريبية تتحقق بواسطة الضريبة، وليس العدالة أمام الضريبة كما كان الحال في المراحل السابقة، بمعنى العدالة في المعاملة أمام الضريبة.



هكذا، وأمام التطور العميق لدور الدولة، لم تعد الضريبة تقتصر على كونها مصدراً إيرادياً للدولة، بمعنى وسيلة لتسديد النفقات العمومية فحسب، بل تعدت ذلك، بأن أصبحت وسيلة للتدخل في الحياة الاجتماعية، وأداة لتوجيه الأنشطة الاقتصادية، بوصفها مصدراً هاماً ورئيسياً للتمويل، وأدت دوراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء اقتصاديات الدول.

وباستقصاء التاريخ، يتبين بأن تطور مفهوم الضرائب كان ملازماً ومواكباً لتطور المؤسسات الديمقراطية والنيابية الممثلة للشعب، إن لم يكن من الأسباب الجوهرية لدمقرطة المؤسسات السياسية، حيث إن العلاقة بين الضريبة والنظام الاجتماعي والسياسي للدول، هي عميقة ومتبادلة، فطبيعة النظام الجبائي تشكل انعكاساً واضحاً لطبيعة التركيبة الاجتماعية والاقتصادية وموازين القوى السائدة بين مختلف شرائح المجتمع، ببلد معين، وفي مرحلة تاريخية معينة، كما تعكس طبيعة النظام السياسي السائد من ناحية الأهداف التي يسعى النظام الجبائي إلى تحقيقها، إذ من المعروف أن الضريبة لا تفرض ولا تعدل ولا تلغى إلا بقانون.

ارتباطاً بذلك، يمكن القول بأن النظام الجبائي يتأثر بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة داخل المجتمع، كما يتأثر بعادات المجتمع وقيمه الأخلاقية، لذلك اقترن مفهوم الضريبة في السنوات الأخيرة بالعدالة، وأضحى استحضر العدالة الضريبية لزاماً في المجال الضريبي، وإن كان من الصعب تحديد مفهوم العدالة في المجال الضريبي، لأن التفسير تتنازعه وجهات نظر مختلفة تتأثر بالبنيات والفلسفات السياسية، ويبقى مفهوماً نسبياً، ما دامت العدالة قيمة نسبية، كما أن الواقع العملي تظهر فيه التجاوزات التي تختلف بحسب اختلاف وجهات النظر.

وفي سبيل الكشف عن الضريبة في السياق المغربي، وعن علاقتنا الجماعية بهذا "المستحدث" الغربي، الذي أصبحت "الضرورة" تفرض "التعايش" معه تاريخياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً واجتماعياً، وتستدعي إعادة استحضار المحطات الخاصة بماض وحاضر ومستقبل الضريبة. وهكذا، فإن المنظومة الجبائية في المغرب القديم اتخذت طابعين أحدهما ديني والآخر سيادي. وقد ارتكزت الجباية الدينية بالأساس على الزكاة كفريضة دينية، إلى جانب الجزية كضريبة على الرؤوس، والخراج كجباية طبقت على الأراضي المفتوحة من قبل المسلمين. أما الجانب الثاني في الجباية القديمة، فقد تشكل من



الجبايات السيادية أو جبايات المخزن أو المخزن الجبائي، والتي اتسمت إجمالاً بخاصيات التطوع والتعدد، وبالتجاوز والجور خاصة في فترات ضعف المخزن.

هذا المعطى التاريخي الذي أرسى الطابع الازدواجي للمنظومة الجبائية القديمة، والذي ارتبط بتسميات أحالت على خاصيات العطاء التلقائي أو التعويضي أو الزجري من طرف "الرعية" تجاه المخزن؛ من قبيل الهدية والمونة والسخرة والحركة والغرامة والذعيرة، سيترافق في المرحلة الموالية بحدث ازدواجية ثانية ستدشن هذه المرة بحدث الاستعمار الذي سيكون له سبق إدخال مفاهيم وآليات المنظومة الضريبية. ويمكن التأريخ لهذا الحدث، انطلاقاً من التواريخ المرجعية لمعاهدة الجزيرة الخضراء (7 أبريل 1906) لتقرير مصير المغرب كمستعمرة أوروبية، وكذا بحدث الحماية الذي بقدر ما عمل على تقويض منظومة الجبايات القديمة، فإنه سيؤسس لجبايات وضرائب ستأخذ مرجعياتها من النظامين المالي والقانوني للدولة الحامية؛ من خلال مجموعة ظهائر صدرت بين سنتي 1916 و1927، وبخاصة في الفترة الممتدة بين سنتي 1947 و1948.

وأما حدث استقلال المغرب، فإنه تأسس بدوره على اعتماد الضريبة كآلية للتمويل العمومي، وأيضا للتدخل الاقتصادي والاجتماعي. وبالإمكان ربط تجربة الضريبة في حاضرمغرب بثنائية مطلبية المردودية والعدالة الضريبية؛ وهي ثنائية لازالت وإلى اليوم تحكم التفاعل مع الضريبة. وفي هذا الإطار، هناك أكثر من محطة تاريخية تساعد على رسم معالم هذه الثنائية، ستجد انطلاقتها منذ فترات الستينيات والسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، مروراً بأسئلة الإصلاح الضريبي والمناظرات الوطنية حول الجبايات لسنوات 1999 و2013 و2019، ورفع شعارات من قبيل الشراكة بين الملزم والإدارة الضريبية والإنصاف الضريبي، ووصولاً إلى حدث القانون-الإطار رقم 69-19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، والذي بقدر ما سيعمد على الاعتداد بالمقاربة التشاركية في مقاربة مشاريع الإصلاح، فإنه سيراهن على هدف إقرار نظام جبائي عادل ومنصف وشفاف ومتوازن، يجعل تعزيز علاقة الثقة بين الملزم والإدارة الضريبية أحد مداخله الكبرى.

لم نستطع خلال كل هذا المسار العلائقي مع الضريبة في نموذجنا المغربي، أن نرفع من سقف دور الضريبة التمويلي؛ حيث إن الاحصائيات تفيد بأن 73٪ من مجموع الضرائب على الدخل مصدرها الأجراء، وأن ما نسبته 80٪ من منتج الضريبة على الشركات تؤدي من قبل 2٪ من الشركات. هذه الأرقام، تدفعنا إلى إعادة المسألة المتجددة للعلاقة مع الضريبة



في ماضٍ، حاضرٍ ومستقبلٍ هذ البلد، وبمستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك باقتراح

محاوٍ متعددة لمقاربة ملف العدد الرابع من مجلة تكامل للدراسات والأبحاث متقاطعة المعارف:

➤ في السياق العام:

✓ الضريبة في الكتابات التأسيسية (الفلسفة السياسية، الفكر السياسي، الآداب السلطانية ومرايا الملوك...):

✓ الجغرافيا السياسية والأنظمة السياسية والعدالة الضريبية؛

✓ الضريبة، الموارد الطبيعية وبناء الدولة؛

✓ الضريبة والمؤسسات السياسية ومستوى الديمقراطية؛

✓ علم الاجتماع المالي الجديد: الضرائب من منظور مقارن؛

✓ المنطق السوسيولوجي لتطور الفكر الضريبي؛

✓ الامتثال الضريبي والاختيار العقلاني والتأثير الاجتماعي؛

➤ في السياق المغربي والمغاربي:

✓ - الضريبة في ماضٍ المغرب، أو جدلية الديني والسيادي في الموقف من الضريبة؛

✓ - الضريبة في حاضرٍ المغرب، أو جدلية بُعدي المردوية والعدالة في دور الضريبة؛

✓ - الضريبة في مستقبلٍ المغرب، أو جدلية الإصلاح الشامل في العلاقة مع الضريبة.

تستقبل المجلة الملخصات الأولية (في حدود صفحة واحدة)، مرفقة بسيرة ذاتية مقتضبة، داخل أجل أقصاه 31 يوليوز

2022، عبر البريد الخاص بها (لا يتم الرد إلا على المشاريع المقبولة)، وفق المعايير المبينة أسفله، على أن تتوصل بالدراسات

النهائية داخل أجل أقصاه 30 أكتوبر 2022.

### معايير النشر بالمجلة

تستقبل مجلة تكامل طلبات نشر الأبحاث والدراسات، من قِبل الباحثين من داخل المغرب وخارجه، وتخضع جميع المواد المرسلة للتقييم والقراءة والفحص الأكاديمي.

ويشترط في الدراسات والأبحاث المعايير العلمية التالية:

✓ أن يكون البحث أصيلا وله قيمة علمية مضافة، ولم يتم نشره من قبل، ومُعَدَا على نحو خاص لمجلة تكامل، وألا يكون جزءا من كتاب أو أطروحة؛

✓ أن يلتزم قواعد البحث العلمي، ويعتمد على المصادر والمراجع العلمية الدقيقة والحديثة، ويعمل على توثيقها؛

✓ أن تكون لغة البحث سليمة ودقيقة وخالية من الأخطاء اللغوية والنحوية؛

✓ أن يحترم أخلاقيات الكتابة والبحث والأمانة العلمية؛

✓ تخضع جميع الأبحاث لتحكيم أكاديمي سري من قِبل اللجنة العلمية للمجلة، أو من قِبل محكمين مختصين من خارجها، ويكون البحث صالحا للنشر فقط إذا تم إدخال التعديلات؛

✓ تحتفظ المجلة بحقها في الاعتذار عن نشر البحوث المرسلة إليها، أو طلب إدخال التعديلات، أو إعادة الصياغة؛

✓ باستثناء الدراسات الميدانية، لا تنشر المجلة الأعمال المشتركة؛

✓ تعلن المجلة عن استكتابات بخصوص أعدادها، لذلك تُفضّل هيئة التحرير أن تكون البحوث المرسلة إليها متساوقة مع محاور الاستكتاب؛

✓ تنشر مجلة تكامل الأعمال المترجمة، شريطة أن يكون مأذونا بترجمتها، وأن يتواصل الباحث(ة) مع هيئة التحرير قبل الشروع في عملية الترجمة، وأن يدخل البحث المترجم ضمن محور العدد.

كما يشترط أن يشتمل الهيكل العام للبحث على العناصر التالية:

✓ يتراوح حجم الدراسة بين 6000 و8000 كلمة، يتضمن: عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية؛ ملخصا

تنفيذا في حدود 250 كلمة، وكلمات مفتاحية باللغتين العربية والإنجليزية؛



## محور العدد: فكرة الضريبة

- ✓ ترسل الدراسة بملف Word في نسختين إحداهما من دون اسم الباحث(ة)، ومن دون أي إشارات داخل النص أو في الهامش تدل عليه(ا)؛
- ✓ تحديد إشكالية البحث وفرضياته، وأهميته، ثم المنهجية المعتمدة في البحث، وتحليل المعطيات والنتائج المتوصل إليها؛
- ✓ يكون المتن بالهامش مرتبا في شكل أرقام متسلسلة من بداية المقال إلى نهايته؛
- ✓ تكتب الأسماء الأجنبية التي ترد في الدراسة لأول مرة بالعربية واللاتينية مثلا: ماكس فيبر (Max Weber)؛
- ✓ يُذيل البحث بقائمة عامة بالمصادر والمراجع الأساسية المعتمدة، مرتبة ألف بائيا مع تقديم اللقب على الاسم (أما في الهوامش فيُقدم الاسم على اللقب)، أما المواقع الإلكترونية والجرائد والمدونات القانونية، فيشار إليها فقط في الهوامش وليس في قائمة المراجع؛
- ✓ يكتب البحث ببرنامج word بخط Sakkal Majalla حجم 14، وتكتب العناوين الرئيسية والفرعية بنفس الخط مع التضخيم، ويكتب الهامش بخط 12؛
- ✓ يرفق البحث بموجز عن السيرة الذاتية باللغة العربية، وملخصا عن السيرة الذاتية في سطرين أو ثلاثة باللغة العربية والإنجليزية، إضافة إلى صورة شخصية.
- لا تتقاضى المجلة أي رسوم على النشر فيها، كما لا تدفع مكافآت عن البحوث التي تنشرها؛
- لا يمكن إعادة نشر البحوث التي تنشرها المجلة إلا بإذن مكتوب من مديرها.
- الأفكار والآراء التي تتضمنها الأبحاث والدراسات تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة، ولا تتحمل المجلة مسؤولية أية سرقة علمية قد يتضمنها بحث ما.
- ترسل البحوث إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة:

[takamulrevue@gmail.com](mailto:takamulrevue@gmail.com)